A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/CONF.157/AFRM/12
23 November 1992
ARABIC
Original : FRENCH

المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان
الاجتماع الاقليمي لافريقيا
تونس ، ٢ ـ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
البند ٦ من جدول الاعمال

النظر في القضايا المتعلقة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان ، بما في ذلك تنفيذ الصكوك الدولية والاقليمية لحقوق الإنسان

مذكرة خطية مقدمة من المعهد العربي لحقوق الإنسان

١ ـ إن المعهد العربي لحقوق الإنسان ، الذي هو منظمة غير حكومية مستقلة انشاها في عام ١٩٨٩ كل من المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، واتحاد المحامين العرب ، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان ، يعتزّ بوجود ممثل عن مركز الامم المتحدة لحقوق الإنسان وكذلك ممثل عن منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ضمن أعضاء مجلس إدارته ، ويتشرف بنقل الرسالة التالية إلى المؤتمر .

٢ ـ تتعلق هذه الرسالة بموضوعين: تقييم درجة فعالية استراتيجية الامم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان ، والمسؤولية الخاصة للدول .

٣ - وتقييم استراتيجية الامم المتحدة ، التي هي هدف من الاهداف الرئيسية للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ، يحتاج إلى إبداء رأي في صكوك الامم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان ، ثم في الاليات المنفّذة لهذه الصكوك ، من وجهة نظر فعاليتها .

٤ - ومجموع هذه الاعلانات والعهود والاتفاقيات ، في رأينا ، ايجابي للغاية . وهو ثمرة جهود مستمرة ما انفكّ يبذلها طوال العشرات من الاعوام ممثلو الدول والخبراء وممثلو المنظمات غير الحكومية . كما انه يشكل كسباً كبيراً للمجتمع الدولي . ويشيد المعهد بشكل خاص بالدور الذي تلعبه لجنة حقوق الإنسان واللجنة الفرعية .

٥ - والمعهد العربي لحقوق الإنسان والحركة الافريقية لحقوق الإنسان ينتظران من المؤتمر العالمي أن يؤكد ويعزز المبدأين الاساسيين المتمثلين في عالمية حقوق الإنسان من جهة وفي طابع تكامل وعدم قابلية الحقوق المدنية والسياسية للفصل عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، من جهة أخرى .

٦ - أما فيما يتعلق بآليات التنفيذ فإن البعض منها قد أثبت فعاليته فيما تبين أن آليات أخرى غير فعالة . وفي رأينا فإن أسباب عدم الفعالية ، أو الفعالية النسبية لبعض الآليات ، تتمثل ، أساساً في ما يلي:

(أ) طول وتعقد الاجراءات اللازمة لاحترام مبدأ سيادة الدول ، وهذا مبدأ كثيراً ما يُستغل لتفادي الوفاء بالالتزامات المتعهَّد بها ؛

(ب) مشكلة التحفظات والطابع الاختياري للبروتوكولات ، اللذان يمكن أن يفرّغا الاتفاقيات من جوهرها وأن يؤثرا على فعاليتها ؛

(ج) تأثير بعض مجموعات الضغط التي هي حريصة على الدفاع عن امتيازاتها ومصالحها أكثر من حرصها على الدفاع عن أصول حقوق الإنسان والتدريب عليها ؛

(د) ضآلة الموارد المالية المتاحة لمركز حقوق الإنسان والهيئات المكلفة بالسهر على تطبيق العهود والاتفاقيات . وهذه المشكلة تعد عائقاً رئيسياً يمنع المركز والهيئات المذكورة من الاضطلاع بمهمتها بطريقة مرضية .

٧ - لذلك فإن المعهد العربي لحقوق الإنسان يعرب عن أمنيته أن يدعو المؤتمر العالمي الجمعية العامة للامم المتحدة إلى إعادة النظر في تنظيمها المالي وتزويد المركز وهيئات حقوق الإنسان بما يلزمها من موارد .

٨ - ونفس المشكلة تلاقيها أيضاً الوكالات المتخصصة التي تقدم خدمات جليلة للبشرية عامة وللبلدان النامية خاصة ، مثل منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، ومنظمة العمل الدولية .

٩ - ولا بد هنا من تأكيد أن حالة حقوق الإنسان وتدهورها لا يرجع سببهما على الإطلاق إلى استراتيجية الامم المتحدة . بل إن المسؤولية الاولى عن ذلك تقع على الدول وعلى السلطات المكلفة بإدارة شؤون هذه الدول .

١٠ - وبود المعهد أن تدخل الدول الافريقية المؤتمر العالمي بقوة وأن تؤثر بشكل حقيقي على سير الاحداث . وسوف يستلزم ذلك أن تكون هذه الدول جديرة بالتصديق حقاً عندما تتحدث عن حقوق الإنسان .

١١ - لذلك سيكون من الضروري توافر بعض الشروط الموضوعية . وهذه الشروط ، في رأينا ، هي التالية:

(أ) الانضمام إلى صكوك الامم المتحدة المتصلة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان بدءاً بالعهدين فاتفاقية حقوق المرأة ، ثم اتفاقية حقوق الطفل ، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، مع العلم أن عشر دول افريقية فقط انضمت حتى الآن إلى هذه الاتفاقية الاخيرة . ولا بد أيضاً من الانضمام إلى البروتوكولات الخاصة باتفاقيات جنيف ، ودعم عمل لجنة الصليب الاحمر الدولية . كما أنه لا بد من التأكيد ، في الوقت الذي يعقد فيه المؤتمر الافريقي جلساته ، على أن الآلاف من الافارقة يموتون من الجوع ومن عدم احترام القانون الإنساني الدولي ؛

(ب) تكييف تشريعاتنا لتتفق مع الصكوك الدولية لحماية حقوق الإنسان ؛

(ج) على مستوى المؤسسات:

'١' يجب أن تتمتع المؤسسة التشريعية بسلطة حقيقية وأن تكون تمثيلية ؛ ومن ثم تتجلّى ضرورة إجراء انتخابات ديمقراطية ونزيهة ؛

'٢' يجب أن تكون العدالة مستقلة ، ولا سيما منها العدالة الجنائية والعدالة الإدارية ؛

'٣' يجب أن تحترم المؤسسات الوطنية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان المبادئ التي حددها مؤتمر باريس الذي دعا إلى عقده مركز الامم المتحدة لحقوق الإنسان وأكدتها رسمياً لجنة حقوق الإنسان ؛

(د) السهر على حماية الحريات الفردية والجماعية ، وخاصة منها حرية تكوين الجمعيات ، وحرية التجمع ، وحرية الصحافة ، لكي يتسنى للعناصر المكوِّنة للمجتمع المدني القيام بدورها ؛

(هـ) السهر أيضاً على أن تستجيب خطط التنمية على سبيل الاولوية لاحتياجات السكان وليس لأوامر المؤسسات المالية الدولية التعسفية ؛

(و) وأخيراً استنباط خطة متكاملة لنشر الثقافة في مجال حقوق الإنسان على أوسع نطاق ممكن ، ووضع برامج لتدريس حقوق الإنسان على مستوى التعليم الابتدائي

والثانوي والعالي ، وكذلك في المعاهد المتخصصة . ويكون من الضروري أيضاً إشراك وسائل الإعلام بكامل أنواعها في تلك العملية ، وذلك لكي يدرك المواطن بوضوح حقوقه ولكي يتعلم كيف يحميها ويدافع عنها .
وبدون نشر واسع النطاق للثقافة في مجال حقوق الإنسان قد تكون التوصيات الآنفة الذكر عديمة الجدوى .

١٢ - ويدعو المعهد العربي لحقوق الإنسان ، فضلاً عن ذلك ، ممثلي الحكومات والمنظمات غير الحكومية ، إلى إيلاء أهمية خاصة لمؤتمر دولي آخر هو المؤتمر الذي سيعقد في شهر آذار/مارس المقبل بمونتريال والذي يندرج في صلب مشاغلنا في ميدان نشر الثقافة في مجال حقوق الإنسان . ويتعلق موضوع هذا المؤتمر بتعليم حقوق الإنسان والديمقراطية . وهو ينظَّم بالاشتراك بين اليونسكو ومركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان .

١٣ - وأخيراً لا بد من تأكيد أن المعهد العربي لحقوق الإنسان ، الذي كرَّمته اليونسكو مؤخراً بمنحه الجائزة الدولية لتدريس حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ ، يضع نفسه تحت تصرف الحكومات والمنظمات غير الحكومية لتقديم مساعدته التقنية وخدماته من أجل استنباط استراتيجيات وبرامج لإشاعة وتدريس حقوق الإنسان ، وذلك بقدر ما تسمح به موارده .

- - - - -